الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣
المعقودة يوم الأثنين
٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

بيان وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير*

* قررت اللجنة النظر في هذين البندين معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.3
3 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

بيان وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة

١ - السيد دساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن المصاعب المالية الراهنة التي تعيشها المنظمة تستدعي زيادة التعجيل في أعمال الدورة الجديدة للجمعية العامة وفعاليتها؛ وإن الأمانة العامة ستبذل أقصى استطاعتها لكفالة سير أعمال اللجنة بطريقة سلسة. وأعرب عن تقديره للموظفين لما يبدونه من تفان لدى اضطلاعهم بأعمالهم خلف الكواليس.

٢ - وقال إن اللجنة الثالثة هي التي تتناول مسألة التنمية في لبها؛ وإن في إطارها تناقَش القيم الإنسانية وعلاقاتها مع المجتمع والاقتصاد العالميين. وذكر أنها ستعالج كذلك القضية الشديدة الأهمية المتمثلة في متابعة عدد من المؤتمرات العالمية المتعلقة بمختلف جوانب تحسين وضع البشرية. وأن هذه المؤتمرات وعمليات التنفيذ الناتجة منها، وثيقة الترابط، لا سيما في جوانبها الإنمائية، وفي حالات عديدة، تقع المسائل التي تهتم بها ضمن نطاق مسؤولية اللجنة الثالثة تماما. وأعلن أن هذه المؤتمرات حددت عددا من نقاط الاهتمام غير السوقية التي يلزم على الحكومات والمجتمع الدولي معالجتها. وأن كافة المعنيين بالتنمية يبحثون عن فلسفة ما للسياسة العامة؛ إذ أن باستطاعة الأسواق الاهتمام بأشياء عديدة، لكن بعض المسائل مثل البيئة، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، هي مسائل لا تزال تقتضي تدخلا عاما على كلا الصعيدين الوطني والدولي، وهذا الموضوع الموحد، إلى جانب أهمية مشاركة المجموعات غير الحكومية على نطاق واسع، يشكل العامل الرئيسي لكافة عمليات المتابعة.

٣ - ومضى يقول إن أهمية التنسيق في تزايد. وأن المؤتمرات جعلت في منظومة الأمم المتحدة برمتها هيكلا نشطا، وموحدا يعمل باتجاه تحقيق أهداف مشتركة؛ وأن من الضروري النظر في كيفية تبيان الوحدة والجوانب المشتركة لشتى مواضيع المؤتمرات في أنشطة المتابعة.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (A/50/425-S/1995/787، و A/50/467، و A/50/468، و A/50/476)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/50/390، و Add.1، و A/50/407، و A/50/485)

٤ - السيد فول (الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان): قدم البندين وقال إنه بالرغم مما أحرزه المجتمع الدولي من نجاح لا ينكر في كفاحه للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، فإنهما مازالا ظاهرتين مستمرتين تتغذيان من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجيات والممارسات التمييزية التي مازالت موجودة في أنحاء عديدة في العالم. وقال إن العنصرية والتمييز العنصري يتستران أكثر فأكثر خلف منظمات محترمة ظاهريا بغية كسب إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام وإفساد آليات الديمقراطية. وذكر أن العديد من حوادث العنف المؤسفة قد حصلت في عام ١٩٩٥ مستهدفة الأقليات، والمهاجرين واللاجئين. وأن الجمعية العامة قد أعلنت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، بغرض التصدي لهاتين الظاهرتين.

٥ - واستدرك قائلا إن الصندوق الاستئماني لبرنامج العقد يكاد يكون خاليا من الأموال. إذ لم ترد تبرعات إلا من اليابان والنرويج، ويرجح أن تتعرض للخطر الشديد الأنشطة المخططة للفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧. وأعرب عن ثقته في أن تبحث اللجنة الثالثة هذه المسألة بجدية.

٦ - وأعلن أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق على التوصية التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة بأن تنظر أثناء دورتها الخمسين في إمكانية عقد مؤتمر عالمي مناهض للعنصرية والتمييز العنصري والإثني، وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب المعاصرة ذات الصلة، وذلك في إطار العقد الثالث. وذكر أن لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، مع مشاركة المقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب والتعصب ذي الصلة، اجتمعتا في آب/أغسطس ١٩٩٥ لمناقشة وسائل زيادة أنشطتهما. وأن اللجنة واللجنة الفرعية قد اعتمدتا إعلانا مشتركا وقررتا، في جملة أمور، التعاون عن كثب في جهودهما المشتركة في هذا المجال، بما في ذلك زيادة الإجراءات الوقائية في ميدان انتهاكات حقوق الإنسان.

٧ - ومضى يقول إن لجنة القضاء على العنصرية والتمييز العنصري قد نظرت في عام ١٩٩٥، في التقارير الدورية التي قدمتها ١٥ دولة طرفا، وسعت إلى استحداث نهج من الإجراءات الوقائية والسريعة لمكافحة التمييز العنصري وتوسيع نطاق التعاون المؤسسي مع الهياكل والآليات الأخرى في هذا الميدان.

٨ - وتحدث عن حق الشعوب في تقرير المصير، فقال إن لجنة حقوق الإنسان تابعت عن كثب وبصورة سنوية الجوانب العامة لاحترام تقرير المصير وأثره على التمتع بحقوق الإنسان. وأنهى كلمته قائلا إن اللجنة بحثت في دورتها الأخيرة الحالة السائدة في فلسطين المحتلة وفي الصحراء الغربية فضلا عن عملية السلم في الشرق الأوسط ومسألة استخدام المرتزقة.

٩ - السيد برناليس باليستيروس (المقرر الخاص عن استخدام المرتزقة): قدم تقريره (A/50/390 و Add.1)، وقال إن مراسلاته مع الدول الأعضاء خلال العام المنصرم شددت على إدانتها استخدام المرتزقة وعلى استعدادها للتعاون بغية القضاء عليه. وقال إن استخدام المرتزقة لا يعتبر في معظم البلدان جريمة في حد ذاته بموجب القوانين الداخلية. وأنه من الضروري وفقا لذلك اقتراح معايير موحدة لتسترشد بها الدول الأعضاء لدى تصديها لأنشطة المرتزقة.

١٠ - وأضاف أن حكومة كوبا قد أفادت (A/50/390، الفقرة ١٠) بأن هذا البلد وقع ضحية لعمليات استخدام المرتزقة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ قامت بها مجموعات إرهابية أعدت عدوانها المسلح ضد كوبا انطلاقا من جنوب فلوريدا. وذكر أن المرتزقة يلعبون دورا في معظم النزاعات المسلحة وأن وجودهم عامل من عوامل إطالة أمد هذه النزاعات وتفاقمها. وأعرب من جديد عن تأييده لعمليتي السلام في أنغولا وموزامبيق وللنظام الدستوري الديمقراطي المتماسك القائم في جنوب افريقيا، وأبدى أمله بألا تؤدي أنشطة المرتزقة على الإطلاق إلى إعادة انتهاك حقوق الإنسان لهذه الشعوب وحقها في تقرير المصير وقال إن

ثمة بلدانا أخرى، مثل سيراليون وليبريا، مازالت تعيش بلبلة سياسية يرافقها عنف مسلح يشارك فيه مرتزقة. وأن الحرب في ليبريا قد تسببت بوفيات عديدة بين المدنيين وبلجوء وتشرد زهاء مليون ونصف مليون شخص.

١١ - وأعرب كذلك عن القلق في تقريره إزاء الحالة في بلدان أخرى مثل السودان وزائير، حيث أن تدهور الأنظمة السياسية يطيل من أمد العنف السياسي الداخلي ويفضي إلى نشوء حالات غير قانونية يزيد من تفاقمها وجود المرتزقة، وفقا للتقارير الواردة. وأعلن أنه ينبغي للجمعية العامة أن تدين بشدة الانتهاك الخطير الذي ارتكبه المرتزقة مؤخرا لحق سكان جزر القمر في تقرير المصير، والذي يؤكد على ضرورة الإسراع في إنفاذ الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

١٢ - وصرح بأنه تلقى معلومات متعلقة بالأنشطة التي تقوم بها شركة تدعى "Executives Outcomes"، مسجلة في جنوب افريقيا بوصفها مؤسسة تجارية وتوفر خدماتها في مجال الأمن، غير أنها، وفقا لأحد التقارير، متورطة في تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتعيين أماكنهم. وقال إن هذه الشركة على ما يبدو زودت الحكومة العسكرية في سيراليون بالمرتزقة وتتفاوض كذلك بشأن عقود جديدة لأنشطة المرتزقة في بلدان افريقية أخرى. وأن كافة هذه النزاعات المسلحة تؤثر في حقوق الإنسان للسكان المعنيين وتعيق الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبحث الأسباب الكامنة وراء هذه النزاعات وأن يدعم الجهود الافريقية في سبيل التوصل سريعا إلى اتفاقات فعالة تضمن الحق في تقرير المصير، والحريات الأساسية، والديمقراطية، والتنمية للشعوب الافريقية كافة.

١٣ - ومضى قائلا إنه تلقى أيضا تقارير عن أنشطة يقوم بها المرتزقة في النزاعات المسلحة الدائرة في يوغوسلافيا السابقة، وطلب من الأطراف المعنية تقديم مزيد من المعلومات بغية التأكد بدون أدنى ريب من وجود مرتزقة في يوغوسلافيا السابقة وتحديد مسؤولياتهم عن الجرائم المرتكبة في هذا البلد. وأردف يقول إن الرسائل الأخيرة التي وجهتها حكومة كرواتيا وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي أرفقت بإضافة هذا التقرير (A/50/390/Add.1)، تشير إلى الأحوال الراهنة والخطوات التي يقوم بها لكفالة إنزال العقاب بالمرتزقة الناشطين في النزاعات المسلحة الدائرة في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

١٤ - وأردف قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء مضاعفة جهودها لوضع سياسات من شأنها منع أنشطة المرتزقة ورصدها ومعاقبتها. وأن التوصيات الواردة في التقرير تتضمن اقتراحات عملية يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في سبيل التوصل إلى نتائج ملموسة في مجال مكافحة أنشطة المرتزقة. وأنهى كلمته قائلا إنه يلزم اتخاذ إجراءات فعالة لصون السلم، وتقرير المصير وحقوق الإنسان.

١٥ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن أسفه الشديد لعدم إحراز تقدم في مجال القضاء على العنصرية والتمييز العنصري خلال العام المنصرم. وأعلن أن بابوا غينيا الجديدة، من جهتها، تكرس في دستورها الوطني الالتزام بمكافحة التمييز العنصري في كافة أشكاله.

١٦ - وقال إن العنصرية التي تطورت عبر الزمن في التاريخ البشري على أساس الإقليمية، والقبلية، والدين ومختلف أشكال التقسيم الطبقي الاجتماعي، في حالة ارتفاع في كل قارة، وحتى في الدول الأعضاء المتجانسة السكان، وهي تشكل أعظم اختبار للجنس البشري والأمم المتحدة. وذكر أن من المرجح ألا تزول في المستقبل القريب. وأن نماذج العنف الأخيرة والحرب الأهلية القائمة على أساس التعصب العرقي في البوسنة والهرسك ورواندا وغيرهما تثير ذكرى هذه المأساة الكامنة في النفس الإنسانية.

١٧ - وفي هذا الصدد، قال إن قرار حكومة فرنسا مواصلة تجاربها النووية في منطقة جنوب الهادئ، بالرغم من المعارضة الدولية الهائلة، يعكس بوضوح الصلف العنصري تجاه شعوب منطقة جنوب الهادئ. وأضاف أنه فيما لو كانت التجارب النووية في باطن الأرض مأمونة - على النحو الذي تود فرنسا أن يصدقه العالم. يتعين حينئذ على هذا البلد تنفيذ أي تجارب إضافية في مياهه الإقليمية الخاصة به. وأضاف أن بابوا غينيا الجديدة تدعو الأمم المتحدة إلى معالجة التمييز العنصري الذي يأخذ طابع الحط من البيئة الذي تقوم به بعض البلدان لبلدان أخرى.

١٨ - واختتم قائلا إنه يتعين على الدول، من جهتها، الإقلال من الخطابات الرنانة ومعالجة مسألة التمييز العنصري كيما تساعد المنظمة على مكافحة هذه الظاهرة في كافة قارات العالم.

١٩ - السيد صحراوي (الجزائر): قال إن بالرغم من الأدلة الهائلة التي فضحت إلى حد بعيد زيف شبه النظريات العلمية للتفوق العرقي القائم على خواص بيولوجية وإثباتها خلال ذلك، فإن العنصرية تتخذ أشكالا جديدة وتتبدى حاليا في ظواهر مثل كره القوميات الأجنبية، والتعصب المتطرف، والكره الإثني، ونبذ ثقافات مجموعات متنوعة تشمل العمال المهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء، والأقليات الإثنية أو الثقافية أو الدينية والسكان الأصليين، وأضاف أنه رغم الجهود الفردية والجماعية على السواء، أضحت العنصرية مترسخة في بعض الأماكن لدرجة أن أفرادا ومجموعات سياسية ينادون علنا بالعنصرية، وكره الأجانب والعقيدة الفاشية الجديدة، تمكنوا وبسهولة تدعو إلى الإحباط من كسب جمهور يتزايد باطراد عن طريق وسائط الإعلام. وأردف يقول إنهم في بعض البلدان، قد احتلوا حتى مقاعد "محترمة" في البرلمان، وأن هذه الحالة تستدعي من الحكومات والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة نظرا لما تنطوي عليه من احتمال الانفجار الاجتماعي وزعزعة الاستقرار الدولي.

٢٠ - ومضى يقول إن من مسؤولية الحكومات اتخاذ الإجراءات على المستوى الوطني. وأنه يجب اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة لإنزال العقاب بالمحرضين على الأعمال العنصرية ومنفذيها. وأضاف أن الجمعية العامة قامت، من خلال إعلانها العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، بحث كافة الحكومات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الأشكال الجديدة للعنصرية، بصورة خاصة عن طريق التكييف المستمر لما يتاح من سبل لمكافحتها، لا سيما في الميادين التشريعية، والإدارية، والتعليمية والإعلامية.

٢١ - وفيما يتعلق بالمستوى الدولي، أعرب عن إشادة وفده بأعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري، وعن أمله في عدم الإبطاء في إنفاذ التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي تنص على تمويل اللجنة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٢٢ - ورحب برفع تقرير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية (A/50/476) في الوقتن المناسب، وأعرب عن تأييده للنداء الذي وجهه المقرر الخاص لحشد الأموال اللازمة لعقد مؤتمر عالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري والإثني، وكره الأجانب وغيرها من أشكال التعصب المعاصرة ذات الصلة، كما أيد اقتراح المقرر الخاص الداعي إلى إيصاء الجمعية العامة بإنشاء آلية من أجل رصد استخدام وسائط الإعلام لإثارة الكراهية. وقال إنه يشاطر المقرر الخاص رأيه في أنه ينبغي للدول أن تكون أقل تقييدا وأكثر ليبرالية في منحها تأشيرات الدخول إلى مواطني بلدان الجنوب ويتعين عليها دعوة سكانها إلى أن يكونوا أكثر تقبلا للأجانب والتبادل الثقافي. وأعرب أخيرا عن موافقته على جعل تعليم مسألة حقوق الإنسان إلزاميا بصورة تدريجية في كافة المستويات في المدارس والجامعات.

٢٣ - واستطرد قائلا إن حق الشعوب في تقرير المصير مبدأ أساسي في العلاقات الدولية وقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي، وأن أي انتهاك لها يشكل جريمة. وذكر أن هذا الحق مكرس في الميثاق ويعاد تأكيده في صكوك قانونية دولية عديدة تشدد على أن حق الشعوب في تقرير المصير شرط لا بد منه للتمتع بكافة حقوق الإنسان الأخرى، وأنه ينبغي إنفاذها فعليا، وأن للشعوب الخاضعة للاستعمار أو أي شكل آخر من أشكال الهيمنة الأجنبية والغربية الحق في ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف والبحث عن الدعم اللازم بغية إنفاذه.

٢٤ - وانتقل إلى مسألة الشرق الأوسط، فقال إن الجزائر ترحب بالتوقيع الأخير على اتفاق توسيع نطاق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية، باعتباره خطوة باتجاه تنفيذ الاتفاق بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي ينص على أن تعيد اسرائيل نهائيا كافة الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧.

٢٥ - وقال إنه بغية إقامة مغرب موحد، وقوي ومستقر تتضامن فيه جميع شعوب المنطقة في كفاحها المشترك لتحقيق التنمية، تمنح الجزائر تأييدها الكامل لجهود الأمين العام لإجراء استفتاء نزيه وعادل لتقرير مصير سكان الصحراء الغربية، وفقا لخطة التسوية التي وافقت عليها المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

رفعت الجلسة عند الظهر